الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الأربعاء
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس:	السيد ديكاني (نائب الرئيس)	(هنغاريا)
ثم:	السيد كرنكل (الرئيس)	(النمسا)
ثم:	السيد ديكاني (نائب الرئيس)	(هنغاريا)
ثم:	السيد كرنكل (الرئيس)	(النمسا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المخدرات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/47/SR.28
03 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

نظـــرا الـى غيـــاب السيد كرنكـــل (النمسا)، تولـى السيد ديكاني (هنغاريا)، نائب الرئيس رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المخدرات (A/47/80-S/23502، A/47/82-S/23512، A/47/210، A/47/312-S/24238، A/47/344، A/47/375-S/24429، A/47/378، A/47/391، A/47/471، A/47/564)

١ - السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة): تكلم نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها فقال إن تجارة المخدرات غير المشروعة، التي تتولد منها شبكات للإجرام المنظم وتشكل تهديدا للنسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، لابد أن تكافح عن طريق إجراءات مكثفة من جانب المجتمع الدولي. ولا يمكن لأي برنامج للعمل في هذا المجال أن يكون فعالا حقا ما لم يكن عالمي النطاق، حيث أن شر تجارة المخدرات ينال بلدان الانتاج والعبور والاستهلاك على السواء.

٢ - واستطرد قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترى أن الأمم المتحدة توفر مركزا ضروريا لتنسيق التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بجميع جوانبه. ولذا شاركت الجماعة الأوروبية في عدد من المبادرات، بما في ذلك اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وهي تحث جميع الدول على أن تصدق على هذا الصك الدولي وأن تشرع مؤقتا في تطبيق التدابير المنصوص عليها فيه ريثما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لكل منها.

٣ - واسترسل قائلا إن الدول الإثنتي عشرة قد شاركت أيضا في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة، التي اعتمدت برنامج العمل العالمي (القرار دإ - ٢/١٧)، وفي مؤتمر القمة الوزاري العالمي، الذي أقر فيه إعلان لندن في أيار/مايو ١٩٩٠. وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت تلك الدول في المؤتمر الوزاري الأوروبي المعني بإساءة استعمال المخدرات المعقود في عام ١٩٩١.

٤ - وأردف قائلا إن فكرة تركيز جميع أنشطة الأمم المتحدة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في هيئة واحدة، هي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ثبت أنها فكرة مثمرة، وإن كان البرنامج لا يزال بحاجة الى مزيد من التبرعات والى مزيد من الاعتمادات من الميزانية العادية أيضا. بيد أن من الواضح بالنظر الى الحالة المالية للأمم المتحدة وللحكومات الوطنية، أنه لن يتسنى تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المتاحة للبرنامج، وأنه لابد لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تتعاون تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل تعزيز أنشطته.

(السيد ريتشاردسون، المملكة المتحدة)

٥ - وتطرق الى التدابير المعتمدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، المنبثقة عن محافل مثل اجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، فقال إنها ستظل دائما عنصرا أساسيا متمما للتدابير الدولية. ومن ثم فإن مجموعة الدول الإثنتي عشرة تؤيد مبادرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى عقد اجتماعين إقليميين للتشاور التقني في إسلام أباد وبيروت. أما في إطار الجماعة الأوروبية، فإن الدول الأعضاء تتعاون عن طريق فريق من كبار المنسقين الحكوميين الدوليين في مجال المخدرات، وعن طريق فريق تريفي المؤلف من وزراء العدل والداخلية. كما وافق المجلس الأوروبي في ماستريخت على إنشاء مركز أوروبي لمراقبة المخدرات سيوفر للجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بيانات قابلة للمقارنة بشأن المخدرات.

٦ - وذكر أن الجماعة الأوروبية قد أعلنت الأسبوع الممتد من ١٦ الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أسبوعا أوروبيا للوقاية من المخدرات. ومن بين الأنشطة المخططة لتلك المناسبة مؤتمر مدته يومان سيعقد في لندن بشأن الوقاية من المخدرات. كما أن الدول الإثنتي عشرة تتعاون حاليا مع بلدان أوروبية أخرى في هذا المجال، عن طريق الفريق التابع لمجلس أوروبا والمعني بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (فريق بومبيدو). ووافق المجلس الأوروبي في لكسمبرغ أيضا على إنشاء مكتب أوروبي للتحققات الجنائية، يعرف باسم "يوروبول"، يضم وحدة مختصة بالمخدرات من المقرر انشاؤها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

٧ - واستطرد قائلا إن الدول الإثنتي عشرة تولي أولوية عالية لمنع استعمال السلائف الكيميائية في الأغراض غير المشروعة وإنها، تحقيقا لهذا الهدف، تواصل التعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات الكيميائية، التي حققت انجازات ناجحة بناء على أحكام المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨. وأعلن في هذا الصدد أن الجماعة الأوروبية تؤيد القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه ١٩٩٢، ومؤداه تحويل الأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل حاليا الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد اعتمدت الجماعة الأوروبية تشريعات تكفل التنفيذ التام لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات الكيميائية فيما يتعلق بالاتجار بالسلائف الكيميائية مع بلدان ثالثة. وتشارك الجماعة أيضا في المبادرات الرامية الى تأمين تطبيق تلك التوصيات في البلدان الأخرى. وبخاصة في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

٨ - وأردف قائلا إن من الضروري أن تعتمد جميع الحكومات تشريعات تجعل غسل الأموال المكتسبة من انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها جريمة جنائية، وتقضي بتجميد الأصول المملوكة للمتجرين

(السيد ريتشاردسون، المملكة المتحدة)

بالمخدرات ومصادرتها. وأعرب عن تأييد الجماعة الأوروبية للأعمال التي أنجزتها في هذا الميدان فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال، وأعلن أن الجماعة قد أعدت توجيها سيصبح نافذ المفعول في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بشان منع استخدام الأجهزة المالية للدول الأعضاء في الجماعة في أغراض غسل الأموال، وهو توجيه يتضمن التوصيات الأساسية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٩ - واستطرد قائلا إن الجماعة الأوروبية تعتقد بإمكان تخفيض الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق تحسين التعاون بين السلطات الجمركية ومؤسسات النقل الدولي والمصدرين والموردين، ومن ثم فإن الجماعة تشترك اشتراكا تاما في المبادرة التي يضطلع بها مجلس التعاون الجمركي في هذا المجال، بناء على طلب مؤتمر القمة الاقتصادي المعقود في لندن في عام ١٩٩١.

١٠ - وأعلن أن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ستواصل التعاون مع البلدان النامية بهدف مساعدتها في مكافحة إساءة استعمال المخدرات وانتاجها وتوزيعها بصورة غير مشروعة. ويتجلى ذلك الالتزام في اتفاقات التعاون المختلفة التي أبرمت مؤخرا بين الجماعة الأوروبية والبلدان النامية.

١١ - واختتم كلامه قائلا إنه انطلاقا من ادراك الجماعة الأوروبية لأهمية اتباع نهج متكامل إزاء مشكلة المخدرات بجميع جوانبها، فإنها قد تبرعت لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، كما أنها تبذل مساعدات ثنائية كبيرة فيما يتعلق بإبدال المحاصيل، والتنمية الريفية المتكاملة، وأنشطة المنع وإنفاذ القوانين في ميدان إساءة استعمال المخدرات.

١٢ - السيدة طاهر - خيلي (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المجتمع الدولي حشد قواه منذ ثلاث سنوات لإعلان الحرب على صناعة المخدرات غير المشروعة، التي هي شر مستطير ينطوي على تهديد خطير للتنمية والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي. وأردفت قائلة إن تجارة المخدرات غير المشروعة تعمل على تنويع مصادر العرض وفتح أسواق جديدة: فاستهلاك الكوكايين يتزايد في أوروبا وآسيا وافريقيا، كما أن المتجرين بالمخدرات يواصلون فتح شبكات جديدة في الدول المستقلة حديثا، وفي أوروبا الشرقية، وفي أفغانستان. ويمكن قياس التكاليف الناجمة عن اتساع نطاق تجارة المخدرات غير المشروعة بمدى تصاعد العنف والجريمة والتكاليف المتكبدة في إعادة التأهيل والخسران في الانتاجية والضعف الذي يلحق بالاقتصادات. كما أن ذلك يجعل الزراع يجابهون منافسين تمولهم دولارات المخدرات. ولا بد من التصدي لهذا الاتساع في نطاق صناعة المخدرات ببذل جهود أكثر تنسيقا وفعالية على الصعيدين الوطني والدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة.

(السيدة طاهر - خيلي،
الولايات المتحدة الأمريكية)

١٣ - واستطردت قائلة إن المشكلة الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي المستهلكة الكبرى في العالم للمخدرات، هي تخفيض الاستهلاك المحلي. وتحقيقا لهذا الهدف، تمول الحكومة الاتحادية برامج تقارب تكلفتها ٢,٣ من بلايين الدولارات، أي ما يزيد بنسبة الضعف عن المستوى الذي كان مخصصا لذلك قبل ثلاث سنوات.

١٤ - وأردفت قائلة إن السنوات الثلاث الماضية قد شهدت ازدياد الالتزام السياسي الدولي في مجال مكافحة المخدرات، وقد نجمت عن هذا بعض التغيرات الهامة التي شملت انخفاض زراعة الكوكه في جميع أنحاء العالم، وانخفاض انتاج الأفيون في تايلند ولاوس والمكسيك، وازدياد العزم السياسي في جنوب شرقي آسيا وجنوب غربيها على اتخاذ اجراءات عملية لمكافحة انتاج المخدرات؛ وانعقاد مؤتمر قمة سان انطونيو؛ وتدمير زراعات خشخاش الأفيون تبلغ مساحتها ٦ ٠٠٠ هكتار في كولومبيا. وقد أحرز تقدم هام أيضا في مراقبة السلائف الكيميائية اللازمة لانتاج الكوكايين والهيروين وغيرهما من المخدرات.

١٥ - واسترسلت قائلة إن الحفاظ على اطراد التقدم الحالي يقتضي بذل جهود متعددة الأطراف. ومن ثم، فإن من الأمور المشجعة تصديق ١٤ بلدا آخر على اتفاقية عام ١٩٨٨، وبذا أصبح عدد الدول الأطراف ٦٩ دولة. وعلاوة على ذلك، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعزز الاتفاقية باتخاذ قرار يرمي الى تعزيز التعاون البحري، كما أحرز تقدم هام في الجهود التعاونية المبذولة لكبح عمليات غسل الأموال المكتسبة من المخدرات.

١٦ - وأعربت عن اغتباط حكومتها إذ ترى أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يؤدي دورا رائدا في الأنشطة الرامية الى كبح تجارة المخدرات. وقالت إنها ترحب أيضا باتساع نطاق استراتيجيات الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات كما يتضح في المشاريع دون الإقليمية التي بدأ تنفيذها في جنوب شرقي آسيا؛ إذ أن هذه المشاريع تهيئ المجال للاضطلاع بأنشطة مماثلة في المناطق الأخرى، بما في ذلك الدول المستقلة حديثا. وأشادت بالمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لما أبداه من مرونة في إعداد استراتيجية للمبادرات المقبلة. واستدركت قائلة إنه لا يصح أن يتوقع من البرنامج، الذي لا تتجاوز ميزانيته السنوية ٨٠ مليون دولار، أن يكافح وحده هذه المشكلة الهائلة، بل يجب على الدول الأعضاء أن تعبئ طاقات منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

١٧ - وأشارت إلى الهدف المتمثل في جعل مراقبة المخدرات جزءا لا يتجزأ من البرامج ذات الأولوية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فقالت إن هناك دلائل مشجعة على أن هذا الهدف يتحقق. ومن أمثلة ذلك

(السيدة طاهر - خيلي،
الولايات المتحدة الأمريكية)

الاجتماعان اللذان عقدهما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إسلام أباد وبيروت لتحديد المشاكل الإقليمية وتنسيق المساعدة في مجال المخدرات. وقد شمل الاجتماعان مشاركة نشطة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن المانحين الآخرين والمستفيدين.

١٨ - واستطردت قائلة إنه بالنظر إلى الآثار السيئة لتجارة المخدرات على الاقتصاد والتنمية ومعدل التضخم وأسعار الفائدة والاحتياطيات من العملات، هناك حاجة جلية إلى مشاركة المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في التدابير الرامية إلى القضاء عليها. فينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهمه الأساسي هو التنمية، أن يولي أولوية عالية لمكافحة المخدرات وأن يكفل ألا يكون في البرامج الانمائية ما يسهم في تشجيع إنتاج المخدرات. أما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فينبغي لهما لدي صياغة برامجهما أن يبحثا الأثر الذي يعود على الزراع من جراء زراعة خشخاش الأفيون والكوكه والقنب، بغية تعزيز التنمية الزراعية دون أن يؤدي ذلك في الوقت ذاته إلى تشجيع إنتاج المحاصيل غير المشروعة. وبالنظر إلى الصلة القوية بين حالات نقص الأغذية، أو الخوف من حدوثها، والازدياد في إنتاج المخدرات والاتجار بها، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يربط توفير حصص الأغذية التكميلية للزراع المحليين بجهود إبدال المحاصيل.

١٩ - ودعت إلى استمرار أنشطة البحث في إطار البرنامج المتعلق بإساءة استعمال المواد التابع لمنظمة الصحة العالمية، وذلك في عدة مجالات رئيسية من بينها أطفال الشوارع، واستعمال مخدرات متعددة، والتصورات المتعلقة بإساءة الاستعمال، واقترحت أن يقيم البرنامج صلات رسمية مع الوكالات الوطنية للاطلاع على ما تجمعه من معلومات. وينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن تصمم مشاريع موجهة إلى الأطفال المصابين بإدمان المخدرات، أو المعرضين لأن يصبحوا مدمنين لها، وبخاصة من يعيشون منهم في الشوارع. وأثنت على ما تقوم به وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي، للقضاء على إساءة استعمال المواد في أماكن العمل ؛ ووجهت الانتباه في هذا الصدد إلى المؤتمر المعني بالمخدرات في أماكن العمل، المعقود في أيلول/سبتمبر تحت رعاية منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢٠ - واستطردت قائلة إن جماعات اللاجئين تمثل فريسة سهلة لصناعة المخدرات في بلدان مثل أفغانستان؛ ويمكن لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن تؤدي دورا نشطا في أفغانستان وباكستان بأن تدرج في البرامج التعليمية للاجئين العائدين حملات للتوعية السليمة بالمخدرات وبأن تؤمّن التزام المسؤولين المختصين في المنطقة بأهداف مكافحة المخدرات.

(السيدة طاهر - خيلي، الولايات المتحدة الأمريكية)

٢١ - وأردفت قائلة إن وفدها يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أن يحشدا جهودهما معا لجعل المجتمع الدولي أكثر وعيا بالأخطار البيئية التي تسببها زراعة المخدرات وإنتاجها. وعلى الصعيد المحلي، ينبغي للمكاتب الميدانية والممثلين المقيمين أن يضعوا في الاعتبار مشكلة المخدرات في سياق إدارة البرامج وتخطيطها.

٢٢ - وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى أن الدول الأعضاء قد عقدت العزم على حماية الإنسانية من شر إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، فإن وفدها يحث جميع الحكومات على تأييد اتخاذ قرار يرمي إلى زيادة تعزيز خطة العمل على نطاق المنظومة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، ويتضمن مطالبة كل وكالة من الوكالات المرتبطة بخطة العمل بأن تضع خطة التنفيذ الخاصة بها. ويجب على الدول الأعضاء أن تبذل دعمها وأن تؤكد من جديد التزامها عن طريق ممثليها لدى مختلف وكالات الأمم المتحدة. وأعلنت استعداد بلدها للعمل مع الأمم المتحدة ومع الدول الأخرى لزيادة درجة الالتزام والنشاط والفعالية في الحرب الدائرة ضد المخدرات في جميع أنحاء العالم.

٢٣ - تولى السيد كرنكل (النمسا) رئاسة الجلسة.

٢٤ - السيد سيرات كوبيار (بوليفيا): قال إن المخدرات خطر يهدد الديمقراطية والتنمية والسلم. غير أن هذا هو السياق الذي يجب أن تناقش فيه المشكلة، حيث أن الحل يكمن في تعزيز مفعول هذه العناصر الثلاثة. ويجب أن ينتقل الكفاح ضد المخدرات من المجال النظري إلى صعيد الممارسة العملية، بالتركيز بقدر أقل على التخطيط وبقدر أكبر على العمل، وبتقليل المناقشات وزيادة النتائج المحققة.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الأهمية التي تولى لهذا الموضوع يبدو أنها بدأت تتضاءل في ذات الوقت الذي بدأ يحرز فيه تقدم مؤكد؛ ويجب على اللجنة الثالثة أن تعيد دراسة الموضوع من منظور الضحايا الاجتماعيين للاتجار بالمخدرات والأطراف الفاعلة الاجتماعية التي تناضل من أجل القضاء على المخدرات. ويجب بادئ ذي بدء التمييز بصورة واضحة بين الضحايا والجناة. وقد كان من ثمرات البعد الدولي للمشكلة الاعتراف بالحاجة إلى التفريق في تلك المعاملة وإلى ازدياد قبول مفهوم تقاسم المسؤولية من جانب المجتمع الدولي.

٢٦ - وأردف قائلا إن المقومات الثلاثة للاستراتيجية التي يتبعها بلده في مجال مكافحة المخدرات هي التنمية البديلة، والاعتراض، والوقاية. أما التنمية البديلة فتجري متابعتها عن طريق برامج متنوعة منها

(السيد سيرات كوبيار، بوليفيا)

ما هو قصير الأجل ومتوسط الأجل وما هو طويل الأجل. وتسعى برامج الأجل القصير إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي ـ الاقتصادي الناجم عن تخفيض المحاصيل إلى أن تؤتي الاستثمارات الطويلة الأجل ثمارها. وفي الأجل المتوسط، يجري إعداد برامج لتنويع الانتاج، بهدف تعزيز القدرة على التصدير والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في البلد. ويجري تشجيع الحفاظ على الامكانيات الجينية والايكولوجية والانتاجية بحيث لا ينجم أثر بيئي معاكس عن عملية تخفيض زراعات الكوكه وتنويع الإنتاج.

٢٧ - واسترسل قائلا إن تخفيض انتاج الكوكه يضر على وجه الخصوص أفقر القطاعات السكانية، ومن ثم فإن من الحيوي تعزيز قدرة هذه العملية على الاستمرار اقتصاديا. فيجب أن تكون المحاصيل البديلة فعالة من حيث التكلفة، وهو ما يجعل التعاون الدولي ضرورة لازمة. وشدد في هذا الصدد على أهمية سن الولايات المتحدة الأمريكية لتشريعات بشأن الأفضلية التجارية لمنطقة الأنديز، والقرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية الأوروبية بإدراج اكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا في نظام الجماعة للأفضليات التعريفية، لما ينجم عن ذلك من زيادة فرص تصدير المنتجات الزراعية والصناعية المختلفة.

٢٨ - وأردف قائلا إن بلده فخور بحق بأنه يتصدى للخطر العالمي الذي تسببه المخدرات، وذلك بسعيه إلى تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي معا في آن واحد. وذكر أن بلده يتمتع حاليا بأدنى معدل للتضخم في أمريكا الجنوبية وأنه يتوقع أن يكون أول بلد نام يحل مشكلة الديون التجارية المستحقة للمصارف الأجنبية.

٢٩ - وتطرق إلى موضوع الاعتراض، فقال إن بوليفيا تضطلع بعملية اسمها "Largo aliento" هدفها الرئيسي مراقبة كامل المنطقة التي تنتج فيها أوراق الكوكة من أجل حظر دخول السلائف، ومراقبة تحرك الفائض من انتاج أوراق الكوكه، ومنع نقله الى أي معامل للعجائن والكبريتات يحتمل وجودها. وقد أنشئ نظام لمراقبة المعاملات التجارية في المواد الكيميائية التي يحتمل أن تستعمل كسلائف، يتعين بمقتضاه على أي شركة أو منشأة تستعمل هذا النوع من المنتجات أن تكون مسجلة وأن تحصل على الترخيص اللازم.

٣٠ - وتطرق إلى ما يبذل من جهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات، فقال إن هناك عمليتين جديرتين بالذكر في هذا الصدد اضطلع بهما مؤخرا، وهما العملية المسماة "Tango"، التي أمكن بها تحطيم مجمل الهيكل الأساسي المالي والسوقيات والعمليات لعصابة من أكبر العصابات الإجرامية، والعملية المسماة "Oso De Oro" التي أسفرت عن ضبط ٧٠٠ كيلوغرام من الكوكايين وهدم مصنع كبير كان يُصدر أكثر من طن من

(السيد سيرات كوييار، بوليفيا)

المخدرات في الأسبوع الواحد. واسترسل قائلا إن وفده يؤكد من جديد في هذا الصدد الأهمية الحاسمة للتمييز بين الزارع المحلي لنبات الكوكه ومحصوله من ناحية، والمـُتـّجر بالمخدرات والكوكايين من ناحية أخرى. فأوراق الكوكه تستخدم تقليديا لمعالجة أكثر من ٦٠ من الأمراض في منطقة الأنديز ولها دور هام في الأعراف الاجتماعية - الثقافية في بوليفيا.

٣١ - واستطرد قائلا إنه على الصعيد المؤسسي، أنشئ في بوليفيا، بالإضافة إلى المنظمات القائمة، مجلس وطني لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، فضلا عن إنشاء لجان وطنية بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ولجان بشأن التنمية البديلة والوقاية المتكاملة. وفيما يتعلق بالوقاية المتكاملة من إساءة استعمال المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي، يجري الاضطلاع ببرنامج واسع النطاق في مجالات الإعلام والتعليم والصحة كما أجريت إصلاحات بعيدة المدى في الجهازين التأديبي والقضائي.

٣٢ - وأعرب عن الأسف لعدم إيلاء الأولوية الكافية لخفض الطلب على المخدرات. وقال في هذا الصدد إن منظومة الأمم المتحدة مسؤولة عن اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ولتحقيق الأهداف التي حددت لذلك العقد. ومن المهم أيضا الاضطلاع بدراسة بشأن مفهوم مبادلة الديون بالتنمية البديلة، وفقا لما أوصت به لجنة المخدرات في قرارها ٢ (د - ٣٥). واختتم كلامه قائلا إن من الأمور الحيوية ألا يغيب عن الذهن دائما البعد الأخلاقي للكفاح ضد المخدرات.

٣٣ - السيدة كابا كامارا (كوت ديفوار): قالت إن كوت ديفوار أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق مكافحة المخدرات واعتمدت قوانين شددت بمقتضاها أحكام السجن والغرامات التي توقع على منتهكي تشريعات المخدرات. كما اتخذت تدابير ترمي الى تعجيل اجراءات تسليم المجرمين ومنع غسل الأموال المكتسبة من الاتجار بالمخدرات.

٣٤ - وأعربت عن امتنان كوت ديوار للمساعدة المقدمة على الصعيدين الاقليمي والوطني من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وعن أملها في أن تتضاعف تلك المساعدة في مجال المنع وكذلك في مجال تنظيم المكافحة الاقليمية.

٣٥ - واستطردت قائلة إن وفدها يرى أن الاضطلاع ببرنامج للبحث في العواقب الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية الناجمة عن انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها واساءة استعمالها يمكن أن ييسر اعتماد

(السيدة كابا كامارا، كوت ديفوار)

تدابير ترمي الى تقليل تلك العواقب بل والقضاء عليها. وأضافت قائلة إن وفدها يعتقد أنه أيا كانت الحالة فإن اجراء تحليل للأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية لاساءة استعمال المخدرات وللعوامل المؤثرة عليه، يمكن أن يكون أمرا بالغ القيمة فيما يتعلق باعتماد استراتيجية في مرحلة الوقاية.

٣٦ - وأردفت قائلة إنه في حالة كوت ديفوار، تم التعرف على عاملين اثنين يساعدان على اساءة استعمال المخدرات. وأول هذين العاملين هو ازدياد التحضر نتيجة للهجرات الجماعية والنزوح من المناطق الريفية، مما يحدث تغييرا في الهياكل الاجتماعية. وانعدام وجود أي هيكل أو جهاز اجتماعي لاستقبال هؤلاء النازحين يقلل من احتمال عثور هؤلاء على عمل. ومن هنا تنبع الحاجة الى اتخاذ تدابير لتحسين ظروف المعيشة والعمل في المناطق الريفية، لكبح الهجرات الجماعية من تلك المناطق. أما العنصر الثاني فيشمل عوامل تتصل بالأفراد أنفسهم وبتأثير البيئة المعينة التي يعيشيون فيها. ومن الغني عن الايضاح أهمية التأثير الذي يتعرض له المراهقون من أقرانهم ومن المدارس ومنظمات الألعاب الرياضية ومن أقرب أقربائهم. وتقع على كاهل الآباء والمربين مسؤولية حماية المراهقين وتنويرهم بالعواقب المفجعة لاساءة استعمال المخدرات.

٣٧ - وقالت إن وفدها يود أن يشدد على أهمية الوقاية عن طريق تنظيم حملة مكثفة ضد اساءة استعمال المخدرات خلال العقد الحالي. ويجب أن تصل هذه الحملة الى أشد قطاعات المجتمع تعرضا للخطر وأن تشترك فيها وسائط الإعلام الجماهيري والمنظمات غير الحكومية والمدارس ومنظمات الألعاب الرياضية والمراكز الصحية والدينية والرابطات بجميع أنواعها وكل الموارد البشرية في المجتمع.

٣٨ - واستطردت قائلة إن هناك جانبا آخر يثير قلقا عميقا هو معالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم لتمكينهم من أن يأخذوا مكانهم في المجتمع. ونظرا الى النقص الخطير في الموارد وفي الموظفين المؤهلين، فإن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومن منظمة الصحة العالمية في تدريب الموظفين المتخصصين أمر محمود للغاية. ويلزم ايجاد مراكز لمعالجة ادمان المخدرات بهدف مساعدة من يريدون أن يقلعوا عنها وأن يغيروا مسار حياتهم ويبدأوا بداية جديدة.

٣٩ - وأردفت قائلة إن برنامج العمل العالمي ينص على تعبئة موارد مالية اضافية لدعم أنشطة الأمم المتحدة في مكافحة المخدرات. بيد أن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد أعرب عن قلقه ازاء عدم كفاية الاعتمادات بالنسبة الى المهام الضخمة المسندة اليه. وقالت إن وفدها يعتقد أن تحقيق هدف برنامج العمل العالمي يقتضي تخصيص جزء من الأموال المصادرة من المتجرين

(السيدة كابا كامارا، كوت ديفوار)

بالمخدرات لتمويل صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال المخدرات. وهناك بالفعل اتفاقات ثنائية تنص على توزيع الممتلكات المصادرة والمستولى عليها، وإن كانت هذه التدابير لا تزال ناقصة لأنها تغفل دور هيئة المراقبة المركزية. وينبغي للقوانين والممارسات في كل بلد، فضلا عن الاتفاقات الثنائية والاقليمية، أن تكفل تخصيص نسبة مئوية ثابتة من الأموال المصادرة لتمويل أنشطة البرنامج. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من تبرعاتها للصندوق تمكينا له من اتمام مشاريعه في البلدان الفقيرة ودعم الجهود الاقليمية والتعاون الدولي. واختتمت كلامها قائلة إنه ما لم تتوفر للمنظمة موارد مالية كافية لدعم الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات، فإن العواقب يمكن أن تكون وخيمة.

٤٠ - السيد جيغر (النمسا): قال إن الأمم المتحدة لم يكن لديها من قبل مطلقا برنامج بقوة وفعالية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومن ثم فإن من المنطقي أن تسعى الدول فرادى وجماعات الى الاستفادة أكثر فأكثر من الخبرات المتراكمة لدى البرنامج. وخلال الآونة الأخيرة، طلبت المجموعة المسماة بمجموعة دبلن (التي تضمن جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك الولايات المتحدة وكندا واستراليا واليابان والسويد) الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يقوم بدور المنسق لبرامجها الاقليمية المخصصة لأوروبا الشرقية؛ كما أنه نظرا الى النهج العالمي والمتعدد التخصصات الذي يتبعه البرنامج، نشأ تعاون وثيق مع فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

٤١ - وأردف قائلا إن النمسا تؤيد التعاون الدولي على هذا النحو لأنه يمكن أن يزيل الازدواج والتداخل ويزيد من كفاءة جميع المؤسسات والمنظمات المعنية، على كل من الصعيدين الوطني والعالمي. بيد أنه على الرغم من المنجزات التي يحققها البرنامج، ليس هناك من ينكر أن كل دولة من الدول الأعضاء يجب أن تدأب على تحمل المسؤولية الأساسية عن مكافحة اساءة استعمال المخدرات. وتتوفر للدول الأعضاء مبادئ توجيهية يمكن أن تستعملها للاضطلاع بهذه المهمة، كما أن هناك مجموعة متنوعة من الصكوك الدولية التي تضمن النجاح في هذا الميدان.

٤٢ - واستطرد قائلا إن الحكومة النمساوية تعكف حاليا على صياغة تعديلات لقانون المخدرات النمساوي لعام ١٩٥١ تتيح للنمسا الانضمام الى اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. وريثما تسن هذه التعديلات، وعلى الرغم من أن النمسا لم تنضم بعد الى الاتفاقية، فإنها قد اعتمدت الجدولين الأول والثاني وطبقت جميع تدابير المراقبة المحددة في الاتفاقية. أما فيما يتعلق بالجدولين الثالث والرابع، فإن هناك قوانين نمساوية شتى تنظم المتطلبات الادارية والقانونية، مثل التشريع المتعلق بالمنتجات الصيدلية والوصفات الطبية، كما أن النمسا تقدم بصفة منتظمة جميع المعلومات اللازمة الى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

(السيد جيغر، النمسا)

٤٣ - وتطرق الى أحكام قرار الجمعية العامة ١٤٦/٤٥، فقال إن الحكومة النمساوية تسن حاليا أنظمة جديدة بشأن أنشطة غسل الأموال، بما في ذلك اخفاء الطابع الحقيقي للمعاملات غير المشروعة، وعمليات تحويل الأصول، واستخدام الأرباح المكتسبة من الجريمة؛ وعندما تصبح هذه الأحكام القانونية الجديدة نافذة المفعول، سيكون بوسع النمسا التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وفيما يتعلق بالقوانين والأنظمة التنفيذية الأخرى، أدرج الأمين العام النمسا في تقريره (A/47/378) بوصفها احدى الدول البالغ عددها ٣٤ دولة التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية ولكنها تنفذ أحكاما مختلفة منها.

٤٤ - واستطرد قائلا إنه نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلدان أوروبا الشرقية، تتزايد في المنطقة أنشطة الاجرام المنظم وعبر الوطني المتصل باساءة استعمال المخدرات. وفي عام ١٩٩١، كان الهيروين الموجود في الأسواق النمساوية غير المشروعة أكثر كما وأعلى تركيزا وأقل سعرا مما سبق. وقد أتت نسبة كبيرة من هذا الهيروين من أوروبا الشرقية، ولكن الطريق الرئيسي لهذه المادة لا يزال هو الطريق المسمى بـ "الطريق البلقاني". وقد ازداد عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات في النمسا بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩١، والأسوأ من ذلك أن حالات الوفاة المتصلة بالمخدرات قد ازادت بنحو ٤٠ في المائة. ومن المؤسف أن الاحصاءات المتاحة حتى الآن لعام ١٩٩٣ تعكس وضعا مماثلا.

٤٥ - وأردف قائلا إن النمسا تسعى الى مكافحة اساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية على مستويات مختلفة، وان أحد أهدافها الاستراتيجية هو مهاجمة تجارة المخدرات في أضعف جانب فيها: أي الجانب المالي. والتغيير المتعلق بغسل الأموال في القانون الجنائي النمساوي سيزود السلطات النمساوية بأداة فعالة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون المؤسسي مع شتى هيئات منظومة الأمم المتحدة ومع الجماعات والهيئات الدولية المختلفة يكفل لجميع التدابير التي تتخذها النمسا صفة التناسق على الصعيد الدولي. ولا شك في أن التعاون الاقليمي في أوروبا سيزداد مستقبلا، كما أقرت بذلك لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والثلاثين.

٤٦ - وأضف قائلا إن الاستراتيجية التقليدية الأخرى في ميدان مكافحة اساءة استعمال المخدرات تشمل تخفيض الطلب وكبحه بوسائل مختلفة. وتتبع النمسا منذ سنوات عديدة سياسة مؤداها الوقاية بدلا من العلاج والعلاج بدلا من العقاب. وبناء على ذلك، توفر للسكان معلومات عن المخاطر الصحية الرهيبة التي يجرها استهلاك المخدرات. وتولى الأولوية للحملات الإعلامية الموجهة الى الشباب، وستؤدي التغييرات المقترحة لقانون المخدرات الى تعزيز تلك السياسة.

(السيد جيغر، النمسا)

٤٧ - وتطرق الى المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات، فقال إن ذلك المخطط قد جعل أحد أهدافه تحسين الاستفادة من وسائط الإعلام الجماهيري. وعلى الصعيد الوطني، وضعت السلطات النمساوية المختصة خططا لالتماس المزيد من الدعم الفعال من وسائط الإعلام، وفقا للمخطط. وفي باب التدابير التكميلية، يجري توفير أشكال مختلفة من العلاج ذات أغراض علاجية شتى، وبدأ في عام ١٩٨٧ استخدام العلاج بالميثادون. والمقصود بجميع هذه التدابير أن تؤدي الى شفاء أكبر عدد ممكن من المدمنين شفاء تاما وإعادة ادماجهم في المجتمع..

٤٨ - السيد كامبوس (شيلي): قال إن بلده يؤيد كل التأييد مساعي الأمم المتحدة الى التصدي للمشكلة الخطيرة المتمثلة في المخدرات. ومن الضروري الحفاظ على الجهود الدولية المشتركة وتعزيزها، على كل من الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وداخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وعلى الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، للقضاء على العواقب الضارة لشرور المخدرات. ومن الجوهري أن يضطلع بها العمل المشترك داخل الإطار الشرعي للقانون الدولي، حيث أن مكافحة تجارة المخدرات لا يصح أن تكون مبررا لعدم المشروعية ولا يجوز أن تضفي الطابع الشرعي على السلوك الذي ينتهك المبادئ الأساسية للتعايش السلمي التي قررت الدول ذات السيادة طواعية أن تتقيد بها.

٤٩ - وأعلن أن وفده يعتبر قرار الجمعية العامة ١٠١/٤٦ صحيحا تماما وأنه يعلق أهمية كبيرة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وبخاصة المادة ٧. وأضاف قائلا إن التعاون القانوني الدولي يؤدي دورا أساسيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وإن هذا هو السبب الذي حدا بشيلي الى أن تشترك في تقديم القرار ٤ (د - ٣٥)، الذي اعتمدته لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والثلاثين.

٥٠ - وأردف قائلا إن شيلي قد درست باهتمام كبير تقرير لجنة المخدرات عن دورتها الخامسة والثلاثين وأنها تؤيد كل التأييد الاستراتيجية الواردة به لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. واسترسل قائلا إن شيلي توافق موافقة تامة على أن التغلب على مشكلة المخدرات بجميع جوانبها يستلزم اتباع نهج عالمي يضع المشكلة في إطار يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين أن من الصحيح أن جميع الطبقات الاجتماعية مصابة بهذا البلاء. فإنه لا يمكن انكار أن حدة هذه المشكلة في معظم الدول تبلغ أقصى درجاتها في أشد قطاعات المجتمع فقرا. فالتهميش الاجتماعي الناجم عن الفقر، والفراغ الناتج عن البطالة، وعجز الخدمات العامة عن تلبية احتياجات التجمعات السكانية الحضرية المتنامية، ونقص التعليم وانعدام النماذج الأسرية السليمة، كلها من العوامل التي يغلب أن تشجع على اساءة استعمال

(السيد كامبوس، شيلي)

المخدرات وانتاجها والاتجار بها وتوزيعها. وأضاف قائلا إن شيلي تؤيد أيضا اعتماد منظور جديد بشأن التفاعل بين تخفيض الطلب على المخدرات غير المشروعة وتخفيض عرضها.

٥١ - واستطرد قائلا إنه لا ريب في أن احدى الوسائل البالغة الفعالية لمكافحة الاتجار بالمخدرات هي المراقبة الملائمة لصنع وتوزيع وتصدير واستيراد السلائف الكيميائية التي لا يمكن بدونها انتاج المخدرات. ومن أجل ذلك أيدت شيلي بكل قوة، في لجنة المخدرات، ادراج عشر مواد اضافية في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية عام ١٩٨٨. أما على صعيد البلدان الأمريكية، فإن شيلي عضو نشط في لجنة البلدان الأمريكية لمراقبة اساءة استعمال المخدرات التي تعكف على اعداد نظام نموذجي بشأن السلائف الكيميائية. وعلى الجبهة الداخلية، يبحث الكونغرس الشيلي حاليا تشريعا يضع ضوابط صارمة على حركة السلائف الكيميائية داخل البلد وخارجه ويفرض عقوبات شديدة على تحويلها عن المسار السليم.

٥٢ - وأردف قائلا إنه نظرا لتعقد المشاكل الناجمة عن استهلاك المخدرات وانتاجها والاتجار بها، وحيث أن لها آثارا اجتماعية واقتصادية وثقافية بل وسياسية أحيانا، فإن من المهم القاء نظرة شاملة على هذه المشاكل واعتماد سياسات وبرامج عالمية بشأنها. ولا بد من تجميع الجهود وتنسيقها؛ وتحقيقا لذلك، ينبغي لكل بلد أن ينشئ لجنة أو مجلسا وطنيا متعدد التخصصات لتنسيق جميع تلك الأنشطة، تحقيقا للاستخدام الأمثل للموارد وللتكامل بين الجهود التي تبذلها جميع الأطراف. وهذا هو ما حدا بالحكومة الشيلية الى انشاء مجلس وطني لمراقبة المخدرات، وهي تجربة تود أن تطلع الآخرين عليها.

٥٣ - وتطرق في بيانه الى منظور آخر، فقال إنه لا بد من التشديد على ضرورة الاستمرار في تنفيذ سياسات وبرامج للوقاية، حيث أن مدى الفهم الحقيقي لدى جميع أفراد المجتمع لآثار استعمال المخدرات هو الذي يحدد إن كان من الممكن استئصال هذا البلاء. وتقوم شيلي بتنفيذ أنشطة على عدة جبهات: فعلى سبيل المثال، تنفذ وزارة التعليم حاليا برامج تدريبية لمعلمي الفصول الدراسية بشأن الوقاية، في حين قام معهد الشباب الوطني ومكتب المرأة الوطني بانشاء مراكز اعلامية تضع ضمن مهامها الرئيسية الوقاية من استعمال المخدرات.

٥٤ - واسترسل قائلا إنه بالنظر الى العوامل الاقتصادية المؤثرة على انتاج المخدرات، فإن وفده يريد أن تستمر برامج التحويل الاقتصادي في المناطق الجغرافية ذات الانتاج الكبير. وعلى سبيل المثال، فإن انتاج الماريغوانا في وادي أكونكاغوا أقل بكثير حاليا مما كان عليه في الستينات بسبب الاستعاضة عن هذا المحصول بزراعات القنب والبساتين والكروم.

(السيد كامبوس، شيلي)

٥٥ - وتطرق الى مجال التشريع، فقال إن لجنة خاصة في مجلس النواب تعكف منذ أكثر من سنة على صياغة تشريع يجعل غسل الأموال جريمة جنائية. وفي هذا المجال نفسه، يجري حاليا وضع أنظمة لاستخدام العملاء السريين وحمايتهم، كما أن الأنظمة المتعلقة باستهلاك المخدرات تم توفيقها مع اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨، التي صدقت عليها شيلي باعتبارها قانونا من قوانين الجمهورية.

٥٦ - واستطرد قائلا إن من الواضح أن موضوع الاتجار بالمخدرات واستهلاكها قد أصبح قضية دولية. ومن ثم ينبغي لجميع البلدان أن توحد تشريعاتها المتعلقة بالمخدرات. فأوجه التباين في التشريعات لا تؤدي الى ايجاد تناقضات رئيسية فحسب، بل أنها تستغل أيضا من جانب المتاجرين بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، فإنه حيث أن بعض الجرائم المتصلة بالمخدرات تشكل حقا جرائم ضد الانسانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعلن ارادته في هذا الموضوع لا عن طريق معاهدات تسليم المجرمين والمساعدة في انفاذ القوانين فحسب، بل أيضا بالتمكين من رفع الدعوى الجنائية على أعلى مستوى. وينبغي بالمثل اعادة النظر في الاتفاقات الدولية بحيث يمكن رفع تلك الدعوى بشأن بعض جرائم المخدرات في أي دولة، بصرف النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة، وذلك كفالة للسرعة والفعالية في اقامة العدالة ولاظهار التزام المجتمع الدولي بمكافحة هذا البلاء.

٥٧ - تولى السيد ديكاني (هنغاريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥٨ - السيد مولتري (جزر البهاما): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فقال إن جميع التقارير، بما فيها تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩١، تؤكد أن فداحة مشكلة المخدرات لم تتناقص. ولا تزال الحاجة الى تعزيز وترشيد الاستجابة الدولية لتلك الظاهرة هي العامل الحفاز الرئيسي لاستراتيجية الأمم المتحدة الحالية لمراقبة إساءة استعمال المخدرات، التي تجسدت بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ضمن أمور أخرى. ويتضح من تقارير الأمين العام بشأن المخدرات أن البرنامج بدأ يحقق التوقعات المتوخاة له من حيث اضطلاعه بالدور القيادي في مجال مراقبة المخدرات في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأعلن أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية متفقة تماما مع هدف البرنامج المتمثل في وضع جدول أعمال لمراقبة إساءة استعمال المخدرات يتسم بالتوازن في المجالات الأساسية لموضوع المخدرات والمؤثرات العقلية وهي مجالات الانتاج والاتجار والطلب. وتؤيد تلك الدول بصفة خاصة ما يشمله ذلك من تركيز على تخفيض الطلب تحقيقا للتوازن في أنشطة مراقبة المخدرات.

(السيد مولتري، جزر البهاما)

٥٩ - واستطرد قائلا إنه نتيجة لموقع دول الجماعة الكاريبية، فإنها معرضة بصفة خاصة لخطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهو أمر من المسلم أنه يمكن أن يسبب زيادة شديدة في إساءة استعمال المخدرات في دول العبور. وتصديا لهذه المشكلة، قامت جامايكا، بالاشتراك مع برنامج المراقبة الدولية للمخدرات، بوضع برنامج متكامل لتخفيض الطلب فيما يخص المنطقة دون الاقليمية، وقد لقي هذا البرنامج قبولا طيبا، وبخاصة من المتبرعين الرئيسيين لصندوق البرنامج.

٦٠ - وأردف قائلا إنه نظرا لأهمية الدقة في تقييم المشكلة، ينبغي التنويه بالتقدم الذي أحرزه البرنامج في تطوير النظام الدولي لتقييم إساءة استعمال المخدرات. وتدأب الجماعة الكاريبية على المطالبة بأن تشمل استراتيجيات منع إساءة استعمال المخدرات عناصر متعلقة بالعلاج وإعادة التأهيل. واسترسل قائلا إن الاستراتيجيات التي يضعها البرنامج أو يوسع نطاقها ستحظى بالقبول على نطاق واسع لأنها تتيح إمكانية تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بمراقبة إساءة استعمال المخدرات. وتتلقى دول الجماعة الكاريبية المساعدة من البرنامج في وضع خطط رئيسية وطنية لمراقبة المخدرات؛ بيد أن تلك الاستراتيجيات يجب أن تكملها استراتيجيات أقاليمية فعالة، نظرا لطبيعة المشكلة.

٦١ - واسترسل قائلا إن تركيز البرنامج على التنمية البديلة أمر مهم بصفة خاصة للبلدان النامية التي تنفذ برامج للتكيف الهيكلي وتجهد في خدمة ديونها الخارجية. ولكي تنجح المبادرات المتخذة في هذا القطاع، يجب أن تكون قيمة بدائل المحاصيل النقدية قريبة من قيمة المحاصيل غير المشروعة المستعاض عنها كي لا يحدث مزيد من التدهور في مستوى معيشة المزارعين الفقراء. ومن العوامل الأساسية الأخرى إمكانية الوصول المضمونة الى الأسواق الدولية وعدالة أسعار التصدير. وعلى الرغم من أن فكرة مقايضة المخدرات بالديون ليست فكرة جديدة، فإن أعضاء الجماعة الكاريبية يحثون لجنة المخدرات على أن تدرج في تقريرها استعراضا لهذه الفكرة نظرا لما يمكن أن تدره من فوائد.

٦٢ - ومضى قائلا إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مسؤول عن تنسيق الأنشطة في هذا المجال، وذلك كفالة للتكامل وتفاديا للازدواج في الجهود. لذا فإن دول الجماعة الكاريبية على ثقة من أن الدراسات التي يضطلع بها حاليا مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ومنظمة الصحة العالمية بشأن المرأة والمخدرات لن تؤدي الى أي ازدواج من هذا القبيل.

٦٣ - وذكر أن دول الجماعة الكاريبية موافقة على النهج الذي اتبعته لجنة المخدرات في عملها في دورتها الخامسة والثلاثين. وأعرب عن ترحيب تلك الدول على وجه الخصوص بمقررات اللجنة بشأن مسؤوليتها

(السيد مولتري، جزر البهاما)

الجديدة في مجال المراقبة إزاء برنامج العمل العالمي وخطة عمل الأمم المتحدة المضطلع بها على نطاق المنظومة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات فضلا عن الأنشطة المتصلة بالميزانية المجملة في الفقرة ٣٠ من الوثيقة A/47/378.

٦٤ - وأردف قائلا إن دول الجماعة الكاريبية تعتقد أن النظام الدولي لمراقبة المخدرات لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا أولي الاعتبار لجميع المعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع. وذكر أن بعض تلك الدول قد اتخذت اجراءات تشريعية تأهبا لاعتماد اتفاقية عام ١٩٨٨ ودخولها حيز النفاذ، كما أن بعض الدول التي لا تزال تستعرض ذلك الصك قد استجابت للنداء الداعي الى تطبيقها بصفة مؤقتة. ومن ثم فإن المساعدة القانونية الشاملة المقدمة الى الدول من برنامج المراقبة الدولية للمخدرات تتسم بأهمية بالغة. وأحد الجوانب التي تتسم بأهمية خاصة هو تنظيم حلقات تدريبية قانونية لمنطقة البحر الكاريبي دون الاقليمية ودعم صياغة تشريعات نموذجية تشجيعا للتوحيد في مجال تنفيذ الاتفاقية.

٦٥ - واسترسل قائلا إنه خلال السنوات الأربع التي انقضت منذ اعتماد الاتفاقية، اتخذت إجراءات عملية لتنفيذ مواد محددة منها. وفي الدورة الخامسة والثلاثين للجنة المخدرات، اقترح البدء في إجراء استعراض للمادة ١٧، "الاتجار غير المشروع عن طريق البحر". وترى دول الجماعة الكاريبية أن من المفيد دراسة الخبرات المكتسبة في هذا المجال قبل اتخاذ تدابير اضافية في المرحلة الحالية. وتود تلك الدول أيضا أن يولى مزيد من الاهتمام لأحكام المادة ١٠ من الاتفاقية، التي تهم تلك الدول بصفة مباشرة بوصفها من دول العبور.

٦٦ - واستطرد قائلا إن المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تحدد الالتزامات التي تتعهد بها الدول للتصدي للمشاكل ما عبر وطنية. ومراقبة إساءة استعمال المخدرات تثير بطبيعتها مسائل تتعلق بالولاية والسيادة. وترى دول الجماعة الكاريبية أن جميع المشاكل الناشئة في ميدان مراقبة المخدرات يمكن معالجتها وفقا للقانون الدولي ولا شك لديها في أن البرنامج سيعمل وفقا للمبادئ والقواعد المقبولة.

٦٧ - وذكر أن دول الجماعة الكاريبية قد أحاطت علما بأن فريق الخبراء الحكومي الدولي المكلف بدراسة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الذي عقد في عام ١٩٩٠، لم يتمكن من وضع توصيات إلا بشأن الجزء المتعلق من ولايته بغسل الأموال، وترك مسألة توافر البيانات الموثوق بها معلقة نتيجة لنقص تلك البيانات. ومن هنا تنبع أهمية الدراسة التي يضطلع بها معهد

(السيد مولتري، جزر البهاما)

الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة وبدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٦٨ - ووصف الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بأنها واحدة من أهم الهيئات في الميدان الذي تعمل فيه. وذكر أن الجماعة الكاريبية تلاحظ أن نظام مراقبة المخدرات المشروعة الذي تشرف عليه الهيئة يواصل العمل بصورة مرضية، وأنها تثني على الهيئة للتقييم الذي أجرته لحالة مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم. وأضاف قائلا إنه نظرا لأهمية الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ينبغي أن توفر له الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامه. وحث البلدان التي بوسعها أن تزيد مساهماتها في صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أن تفعل ذلك.

٦٩ - تولى السيد كرنكل (النمسا) رئاسة الجلسة.

٧٠ - السيد مونتانو (المكسيك): قال إن الخيار الحقيقي الوحيد في معالجة مشكلة المخدرات هو التعاون المتعدد الأطراف، على الصعيد الاقليمي أو الصعيد العالمي. ونوه بفعالية جميع التدابير التي اعتمدتها الأمم المتحدة لهذا الغرض. وأشار في ذلك الصدد إلى أن توحيد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يمثل خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة المخدرات بمختلف جوانبها.

٧١ - واستطرد قائلا إن التغيرات التي طرأت في السنوات الأخيرة على النهج المفاهيمي إزاء مشكلة المخدرات قد مكنت البلدان المستهلكة والمنتجة وبلدان العبور من العمل بأسلوب منسق والاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون المتعدد الأطراف. وعلى الرغم من ذلك، هناك حاليا حاجة إلى آليات جديدة متعددة الأطراف تأخذ في الحسبان الاستخدام المتنوع للمخدرات والجرائم المتصلة بذلك.

٧٢ - وتطرق إلى الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، فقال إن تنسيق التشريعات وتبادل نظم الدعم السوقي، قد مكّنا، هما وتدابير أخرى، من التوصل إلى حلول مشتركة متوسطة الأجل. بيد أن الجهود الاقليمية تفتقر إلى شبكات الاتصال التي تيسر تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، ومن ثم فإنها تحتاج إلى الدعم في هذا المجال.

٧٣ - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي ظل دائما يولي أولوية لمراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ والصكوك الدولية المختلفة التي اعتمدتها الأمم المتحدة دليل على ذلك. بيد أن من الواضح حاليا أن الأزمات

(السيد مونتانو، المكسيك)

التي نشأت منذ انتهاء الحرب الباردة قد قللت من اهتمام الرأي العام العالمي بهذه المسألة. غير أن القدرة الهائلة التي تتمتع بها المنظمات الإجرامية العاملة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات على مقاومة الاجراءات الدولية تجعل من اللازم مضاعفة الجهود والإبراز الواضح لإرادة المجتمع الدولي في هذا المجال. وقد حان الوقت لإجراء تقييم متعمق للبرامج التي نفذت خلال السنوات السبع الماضية بهدف التوصل إلى حلول محددة للمشكلة.

٧٤ - وأعلن أن وفده يقوم، بالتشاور مع الوفود المعنية الأخرى، بإعداد مقترح سيقدم إلى اللجنة للنظر فيه، وهو مقترح يحدد الأساس اللازم لإجراء ذلك التقييم في ربيع عام ١٩٩٣ وتغيير وجهة التعاون في ذلك الميدان.

٧٥ - واستطرد قائلا إن المعلومات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن المشاريع الوطنية الرامية إلى خفض الطلب عن طريق التثقيف الوقائي في بعض البلدان النامية معلومات مفيدة جدا وينبغي أن تستكمل بمعلومات عن منع ومراقبة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في البلدان الصناعية. ونظرا إلى أن الطلب وأنشطة الزراعة والانتاج والاتجار غير المشروع تواصل الازدياد في جميع أنحاء العالم، هناك حاجة أيضا إلى توفير معلومات عن النتائج المقارنة للتدابير المتخذة في إطار البرنامج.

٧٦ - وأردف قائلا إنه على الرغم من أن حكومته قد اتخذت تدابير عديدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات فإنها تقر بأنه لا يزال عليها أن تكيف سياساتها حيث تجعلها أكثر فعالية. ويمكن تعزيز الجهود التي تبذلها المكسيك والبلدان الأخرى على الصعيد الوطني عن طريق إعداد اتفاقية دولية بشأن خفض الطلب غير المشروع وفقا لما اقتُرح في برنامج العمل العالمي المعتمد في عام ١٩٩٠، فضلا عن إنشاء نظام دولي لتقييم انخفاض إساءة استعمال المخدرات والطلب عليها.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/47/L.21، L.22، L.23)

مشروع القرار A/C.3/47/L.21

٧٧ - السيدة راليتيش (كندا): عرضت مشروع القرار A/C.3/47/L.21، المعنون "تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة"، وذكرت أن جمهورية كوريا ولختنشتاين قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار، وأشارت إلى

(السيدة راليتيش، كندا)

أنه على الرغم من التقدم المحرز في تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، فإن تمثيل المرأة في وظائف الرتب الأقدم لا يزال غير كاف. وأوضحت أن مشروع القرار يحظى بتأييد الوفود على نطاق واسع ومن ثم يؤمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.3/47/L.22

٧٨ - السيدة هوكتاماكي (فنلندا): عرضت مشروع القرار A/C.3/47/L.22، المعنون "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، وذكرت أن سري لانكا وكوستاريكا واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقالت إن هناك تعديلين شفويين للفقرة ١٧. ففي السطر الأول، استعيض عن عبارة "الدورة الثامنة والأربعين" بعبارة "الدورة التاسعة والأربعين"؛ وفي السطر الثاني، استعيض عن عبارة "وأن يحيل التقرير إلى لجنة مركز المرأة في دورتها السابعة والثلاثين" بعبارة "وأن يجعل التقرير متاحا للجنة مجلس المرأة في دورتها التاسعة والثلاثين".

مشروع القرار A/C.3/47/L.23

٧٩ - السيد قريشي (باكستان): قام نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ بعرض مشروع القرار A/C.3/47/L.23، المعنون "تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة"، فشدد على أهمية المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده في بكين في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومشاركة المرأة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وفقا للمشار إليه في الفقرتين ٨ و ١٠ من مشروع القرار. وذكر أنه سيجري في موعد لاحق تقديم نص خطي لصيغة منقحة للفقرة ٢٥. وأعرب عن أمله أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠